

التحليل المالي ودوره في تقييم السياسة الائتمانية

(دراسة تحليلية في مصرف الرشيد)

م. نبراس محمد عباس
الجامعة التقنية الوسطى

P: ISSN : 1813-6729
E : ISSN : 2707-1359

<http://doi.org/10.31272/JAE.44.2021.129.21>

مقبول للنشر بتاريخ : 2021/5/9

تاريخ أستلام البحث : 2021/4/29

مستخلص

يعد التحليل المالي من الوسائل الفعالة التي تساهم في مساعدة المصرف لرسم سياسة ائتمانية ناجحة حيث هدف البحث الى التعرف على مدى تأثير التحليل المالي في اتخاذ القرار الائتماني الصائب والذي يحقق سياسة ائتمانية ناجحة وانطلقت مشكلة البحث من خلال الاعتماد المباشر من قبل ادارة المصرف على الضمانات المقدمة من قبل الزبائن مما يؤثر على القرارات المتخذة ومدى سلامتها، لذلك تم السعي من خلال البحث الى معرفة مدى تأثير التحليل المالي في القرارات الائتمانية المتخذة والتي سوف يترتب عليها تقييم السياسة الائتمانية، لقد تم دراسة حالتين لشركات قامت بطلب الائتمان خلال عام 2017 وتحليل التقارير المالية الخاصة بتلك الشركات، ولقد توصل البحث الى نتائج اهمها ان للتحليل المالي اثراً فعالاً على اتخاذ القرار الائتماني الصائب كما ان الاعتماد المباشر على الضمانات قد توفر الامان لإدارة المصرف الا ان الاعتماد المباشر عليها كمؤشر اساسي قد يؤدي الى التأثير على رسم سياسة ائتمانية محكمة تساهم في النهوض بالمشاريع الاقتصادية.

كلمات مفتاحية (التحليل المالي، منح الائتمان، السياسة الائتمانية)



مجلة الادارة والاقتصاد
العدد 129 / ايلول / 2021
الصفحات : 374-352

: المقدمة

يرتبط التحليل المالي (Financial Analysis) ارتباطاً وثيقاً بحاجة الاطراف المختلفة له، ويمثل العملية التي يتم من خلالها اكتشاف واشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية التي تساهم في تحديد الانشطة التشغيلية والمالية للمشاريع، ومن هنا تظهر الاهمية البالغة للتحليل المالي باعتباره احدى الركائز الرئيسية للمؤسسات المختلفة وخصوصاً المصارف كونها تعد المرأة العاكسة لوضعية الزبائن المالية الذين تم منحهم قروض مصرفية ، حيث يساهم التحليل المالي وبشكل فعال في بيان قدرة الزبائن على الايفاء بالتزاماتهم تجاه المصرف المقرض حيث تستخدم المصارف التحليل المالي باعتباره الاداة القادرة على ارشاد المصرف لاتخاذ القرارات الائتمانية الصائبة والتي تحقق حالة من التوازن ما بين الربحية والمخاطرة .

المبحث الأول منهجية البحث

1-1 مشكلة البحث:

مشكلة البحث تكمن في اغفال اهمية التحليل المالي ومدى دوره في التخفيف من المخاطر الائتمانية الممكن التعرض لها، حيث تعاني المصارف العراقية من ضعف اهتمام ادارة الائتمان بالتحليل المالي للتقارير المالية الخاصة بالمشاريع التي تقدم طلبات منح ائتمان واعتماد ادارة المصرف في اغلب الاحيان على الضمانات بشكل اساسي للموافقة على منح الائتمان للزبون مما قد يؤثر على صحة اتخاذ القرار الائتماني ومن هنا تنطلق مشكلة البحث من خلال التساؤل الاتي:

(هل يعد التحليل المالي اداة لترشيد القرار الائتماني من خلال تشخيص صحة القرارات الائتمانية)

2-1 فرضية البحث: أن للتحليل المالي للتقارير المالية الخاصة بالمشاريع أثراً إيجابياً على القرارات الائتمانية السليمة.

3-1 هدف البحث: يسعى هذا البحث الى تحديد مدى تأثير التحليل المالي على اتخاذ القرارات الائتمانية السليمة من خلال :

1- التعرف على مفهوم واهمية التحليل المالي والسياسة الائتمانية.

2- بيان مدى اثر التحليل المالي على اتخاذ القرارات الائتمانية.

4-1 اهمية البحث: تنبع اهمية البحث من مدى اهمية التحليل المالي للبيانات الخاصة بالشركات الطالبة للقروض المصرفية والتي تساهم في تحقيق الثقة والمصادقية وتساهم بشكل فعال في اتخاذ القرار الائتماني السليم القادر على انجاح السياسة الائتمانية، كما يعد التحليل المالي من الادوات التي تساهم بشكل فعال في تحديد صورة واضحة للمصارف لغرض التمويل والذي بدوره سوف يساهم في دفع حركة الاقتصاد.

5-1 المنهجية العلمية: من اجل ان يتحقق هدف البحث فقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال مراجعة الكتب والمنشورات والدوريات التي تتعلق بموضوع البحث اضافتاً الى البيانات المالية التي تم الحصول عليها من ادارة المصرف عينة البحث.

المبحث الثاني

التحليل المالي والسياسة الائتمانية

1-1 التحليل المالي (Financial Analysis)

1-1-2 مفهوم التحليل المالي (Concept of Financial Analysis):

يعد التحليل المالي من اهم الادوات التي تعتمد عليها المنشآت والمتعاملين معها (مستثمرين، مصارف ، رجال اعمال) من اجل تقييم نشاطها وتشخيص الحالات التي تهدف الى اظهار التغيرات التي تطرأ على الحالة المالية لتمكين الآخرين من الحكم على السياسة المالية المتبعة(الصانغ، 2018 :156) حيث يتم الاستعانة بالتحليل المالي من اجل دراسة الماضي ومقارنته بالحاضر لاستشفاف المستقبل (الحيالي، 2009 :13) ولذلك فهو يعد العلم المختص بصناعة المعلومة لمساعدة ذوي الصلة باتخاذ القرارات المتعلقة بالمشاريع ، ويعرف التحليل المالي

بانه النظام الذي يتم تطبيقه من خلال الادوات التحليلية على القوائم المالية من اجل تفسير الاتجاهات والعلاقات على نحو ثابت(حماد،2006: 474) كما يعرف بانه تشخيص حالة من الحالات وابرار نقاط القوة او الضعف فيها(672: 2006: carcello&Other) وبذلك فهو يعد عبارة عن معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وتقييم المشاريع في الماضي والحاضر وتوقع ماستكون عليه في المستقبل(ابو الرب ، 2016: 56).

2-1-2 أهمية التحليل المالي(The importance of financial analysis):

تستخدم المصارف التحليل المالي في اغراض متعددة واهمها عملية منح التمويل اذ انه في ضوء دراستها للقوائم المالية ستكون قادره ان تقرر التعامل مع الزبون او التوقف عن ذلك(الدوري 2012: 73) وتتمثل اهمية التحليل في تقييم المشروع من حيث سيولته وربحيته ومقارنة الاداء لعدة أعوام(Kieso, 2000:673) وبذلك فهو الاداة الفعالة لمعرفة قدرات الوحدات المالية في اتخاذ القرارات الرقابية لمجابهة المصارف(عبود، 2008: 448) ومما تقدم يمكننا ان نستنتج ان التحليل المالي بالنسبة للمصارف يعد الاداة المهمة القادرة على الحد من الخسائر التي يتحملها المصرف نتيجة قروضه المتعثرة .

3-1-2 اهداف التحليل المالي (Objectives of financial analysis):

تختلف الغايات والاهداف التي يتطلع اليها المحلل المالي كون التحليل يتغير باختلاف الغرض من التحليل فعندما يكون الغرض معرفة نتيجة مشروع للحاضر والمستقبل يتطلب هنا تحليل الربحية(Warms, 28: 2017) اما اذا كان الهدف هو تقديم التسهيلات المصرفية فان موضوع التسهيلات المصرفية سوف ينصب على معرفة قدرة المشروع على الايفاء بالالتزامات المالية لذلك فان لكل هدف من اهداف التحليل المالي مادة اولية من البيانات والمعلومات يعتمد عليها في التحليل(الصائغ،2018: 157)، وعليه يمكن تحديد اهداف التحليل المالي بالاتي:

- 1- تقييم اداء الوحدة المالية من زوايا متعددة وبالشكل الذي يخدم اهداف المستخدمين للمعلومات بقصد تحديد جوانب القوة ومواطن الضعف وتقييم القدرة على الاستمرار واستنباط بعض المؤشرات التي توفر للإدارة ادوات للتخطيط وللرقابة والتقييم(Ravinder&Anith, 2013:22).
- 2- معرفة مدى قابلية المشروع على السداد للالتزاماته من خلال دراسة الموجودات والمطلوبات(Warms, 29: 2017) وتستخدم مخرجات التحليل المالي في الاسترشاد بعملية التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات المصححة للانحرافات المحتملة ووسيلة لتقويم اداء الادارات(عبود، 2008: 449)
- 3- تهتم المؤسسات المالية بنتائج التحليل المالي في سبيل الحكم على مدى امكانية منح القروض من خلال الاعتماد على مؤشرات تتعلق بمدى القدرة على الوفاء بالالتزامات (Norton,2002: 617)، فالتحليل اصبح اليوم جزءاً اساسياً من عملية اتخاذ القرار الاداري او الاقتصادي او المالي (الصائغ، 2018 : 158)

4-1-2 الأساليب المستخدمة في التحليل المالي (Methods used in financial analysis):

تعتبر الطرق والاساليب الفنية بمثابة الوسائل العلمية التي يستند عليها المحلل المالي في صياغة المعلومة المالية(الحياي،2009: 25)، وتصنف الطرق والاساليب الى مجموعتين:

- 1- الاساليب التقليدية: يستخدم المحلل المالي النسب المالية لأغراض التحليل للحكم على وضع او نشاط معين من أنشطة الوحدة الاقتصادية(الصباح والعامري،2003: 52) وتعد النسب المالية من اكثر النسب شيوعاً بسبب سهولة تطبيقها وتعدد الاغراض التي تحققها، ويعد اسلوب المقارنات (Method of Comparisons) والذي يعتبر اهم الاساليب المساعدة والمكملة للوسائل التقليدية وتشمل المقارنات مقارنة البيانات الفعلية ببيانات الاعوام السابقة او مقارنة بيانات العام الحالية مع المؤشرات المعيارية او مقارنة بيانات مؤسسة مالية مع مؤسسات من نفس القطاع (ابو الرب، 2016: 59).
- 2- الاساليب الكمية: تساعد على تحقيق نتائج ادق فضلاً عن تقليل المدة الزمنية التي تستغرقها عملية التحليل كما ويتيح التوسع في استخدام أنظمة الحاسوب في التحليل وفي اعداد برامج تحليلية تستخدم في معالجة الكثير من المشاكل التي تواجهها الوحدات الاقتصادية من خلال خزن المعلومات ومعالجتها ثم ظهور مخرجاتها(Ravinder&Anith, 2013:23) وتقسّم الى:

أ- اساليب احصائية: والتي تستند الى الارقام القياسية والسلاسل الزمنية لمجموعة البيانات ولعدد من السنين وعندما يتم التحليل لعدد من السنين بموجب الارقام القياسية فيطلق عليه اسلوب المقارنات الافقية باستخدام السلاسل الزمنية

ولضمان الدقة يفترض عدم تجاوز السلاسل الزمنية عن خمس أعوام ولا اعتبارات عدم تأثير التضخم الاقتصادي بقيمة المفردات المشمولة بالتحليل (ابوالرب، 2016: 60).

ب- اساليب رياضية: تتمثل بالبرامج المتغيرة وطريقة الاحداثيات وطريقة البرمجة الخطية(الحيالي، 2009: 26)
3- التحليل النوعي(Qualitative Analysis Approach): وفق لهذا المنهج لم يعد اهتمام المحلل المالي محصوراً فقط بالمحتوى الكمي للأرقام الدفترية الظاهرة في البيانات المالية المنشورة انما يتعدى اهتمامه للبحث الى ما وراء الأرقام من دلالات تشمل السمات الحقيقية الخاصة بربحية ومركزها المالي(الصائغ، 2018: 159) ويعد هذا التحليل من المداخل المهمة والحديثة للتحليل المالي ذلك لان جهود المحلل المالي فيه تسهم في توفير صورة اكثر مصداقية عن ربحية الوحدة ومركزها المالي اما ضمن القطاع المصرفي فان الغرض من التحليل النوعي هو الحصول على معرفة كاملة عن طريقة عمل المصرف وضمان ان عملية الاستثمار مستقرة ومعززة(الحلي، 2007: 51)

2-1-5 مصادر المعلومات الخاضعة للتحليل:(Warms,2017: 29)، (الحيالي، 2009: 16)
أولاً: مصادر معلومات مالية(Information in Financial Statements): تشكل المعلومات المالية التي تطلب من العميل(المقترض) تقديمها مرفقة بطلب التسهيلات ركن اساسي في اتخاذ قرار الائتمان حيث تعد المعلومات المالية بمثابة المادة الخام لعملية التحليل المالي التي سينفذها مسؤول الائتمان مع تحليل المخاطر لتشكل القاعدة الاساسية بمنح الائتمان او رفض منحه وتشمل مصادر المعلومات المالية (قائمة المركز المالي Balance Sheet، قائمة الدخل Income Statement، كشف التدفق النقدي Statement of Cash Flow، الايضاحات والسياسات المالية(Notes and Financial Policies)).

ثانياً: مصادر المعلومات الغير مالية(Information in Non- Financial Statements): وتتعلق هذه المصادر بالأحداث الاقتصادية كافة التي تحدث في الوحدة الاقتصادية ولا يتبعها اثر مالي وتتضمن (تقرير الادارة، تقرير مراقب الحسابات).

2-2 السياسة الائتمانية: Credit Policy

2-2-1 مفهوم السياسة الائتمانية:

يولي المصرف اهتمام خاص بالسياستين المالية والنقدية ومن خلالهما يرسم السياسات المكتوبة الملائمة لمنح الائتمان التي تضمن سلامة الاداء وتحقيق الاهداف(Thomas&Raphael,2014:44) وتتضمن السياسة مجموعة معايير وشروط ارشادية لضمان المعالجة الموحدة للموضوع الواحد وتوفر بذلك الثقة لدى العاملين بالإدارة بما يمكنهم من العمل دون خوف او تردد من الوقوع في الخطأ، فضلاً عن توفير المرونة الكافية، اي سرعة التصرف بدون رجوع للمستويات العليا(الصائغ،2018: 76)ويطبق العاملون في المصارف الارشادات العامة الخاصة بالسياسة الائتمانية لمختلف اوجه نشاط الائتمان حيث ان تطبيقها من قبل العاملون يسهم في تحقيق خصائص التسهيلات الائتمانية المفضلة(الدوري ، 2012: 76) ومما تقدم فان السياسة الائتمانية تعرف بانها: "مجموعة من القرارات التي تصدرها الادارات العليا للبنك وتحدد فيها الشروط والحدود والنطاق والاشخاص المخولين بمنح الائتمان"(عبد الله، 2008: 50) كما تعني انها مجموعة المبادئ والمفاهيم التي تضعها الادارة العليا لكي تهتدي بها مختلف مستويات الادارة عند وضع برامج واجراءات الائتمان ويسترشد بها اصحاب القرار عند البت في طلبات الائتمان ويلتزم بها المنفذون لاتخاذ القرارات السليمة(الدغيم،2006: 195) وتختلف السياسة الائتمانية من مصرف لآخر ويعود السبب بذلك الى اختلاف طبيعة عمل المصارف ومصادر اموالها ومدى تقييم القدرة التنافسية للمصرف ويتم تعديل وتحديث السياسة الائتمانية من بداية طلب الزبون للحصول على الائتمان مرور بدراسة وتحليل قدرة الزبون ورغبته على السداد ومن ثم قرار المنح من عدمه والمتابعة المستمرة وحتى انتهاء الزبون من سداد ما بذمته للمصرف ومعالجة التعثر في السداد ان حصل (Rafal & Monika, 2016:36).

2-2-2 اهداف السياسة الائتمانية(The objectives of the credit policy):

عندما يقوم المصرف برسم سياسته الائتمانية فإنه يضع نصب عينه جملة اهدافا سوف يسعى لتحقيقها من خلال رسم تلك السياسة (Thomas&Raphael,2014:45) فالهدف الرئيسي للمصرف هو تحقيق الارباح وعليه فان رسم السياسة الائتمانية المناسبة سوف تساعد في نجاح عملية منح التسهيلات الائتمانية وبالتالي تحقيق ربحية اعلى ودعم سمعة المصرف والحصول على رضا الزبائن وتعزيز المكانة التنافسية للمصرف (الشيخلي، 2012 : 23) وفيما يلي مجموعة من الاهداف التي تحققها السياسة الائتمانية للمصرف:

- 1- وضع سياسة ائتمانية سليمة للحفاظ على اموال المودعين من خلال التأكيد على سلامة الائتمان من جهة وتعظيم الربح من جهة اخرى اي انه خلق حالة من التوازن للتأثير الذهبي (السيولة والربحية والامان) حيث تسهم هذه السياسة في تحقيق رسالة المصرف واهدافها في حدود الامكانيات المادية والجغرافية والبشرية(عبد الحميد، 2018 : 117).
- 2- منع التضارب والارباك في العمل حيث ان وجود سياسة مكتوبة يجعل متخذي القرار والعاملين على بينه من اسلوب وطريقة عمل المصرف مما يمنع الاجتهادات الشخصية والتقاطع في الاداء(الصانع ، 2018 : 77).
- 3- ترشيده القرار الائتماني من خلال تحديد نوع الائتمان الذي يمنحه المصرف وحدود التركيز الائتماني وشروط السحب على المكشوف.
- 4- خلق الانسجام ما بين المصرف والدولة(اولويات التنمية الاقتصادية) عند رسم السياسة الائتمانية فأنها تأخذ بنظر الاعتبار سياسة الدولة وتوجهها في تنمية قطاعات معينة دون اخرى.
- 5- التوافق العام لحماية المجتمع واعتبارات البيئة: بالرغم من وجود بعض الائتمانات المربحة ولكن المصرف يرفضها كونها تتعارض مع قيم المجتمع واخلاقياته او انها تضر بالبيئة (Prokopczuk& Truck, 2004: 27)

2-2- 3 مكونات السياسة الائتمانية(Components of the credit policy):

بالرغم من عدم وجود سياسة ائتمانية نمطية او موحدة الا انه توجد مكونات واركاب ومقومات تتشكل من خلالها السياسة الائتمانية وفيما يلي لبعض من هذه المكونات: (الصانع، 2018 : 79)؛ (الدوري، 2012 : 59)؛ (Rafal& Monika, 2016: 34)

- 1- تسعير الفوائد على القروض والمصرفيات.
- 2- انواع التسهيلات الائتمانية التي يمنحها المصرف.
- 3- انواع الضمانات ونسبة المنح الافضل.
- 4- السقوف الائتمانية.
- 5- حدود صلاحيات متخذي القرار الائتماني.
- 6- اجراءات الحصول على التسهيلات الائتمانية.
- 7- المنطقة الجغرافية التي يخدمها المصرف.
- 8- حدود التركيز الائتماني.
- 9- المجالات التي يخدمها المصرف.
- 10- الحدود القصوى لأجل استحقاق القروض.

وعليه تقوم كل ادارة مصرف بوضع سياستها الائتمانية الملائمة بعد مراعاة الأسس اعلاه وطبقاً لحاجات السوق وحسب الضوابط و تعليمات وتوجيهات البنك المركزي وبما يتناسب مع تحقيق حالة التوازن وتعد هذه الاسس عبارة عن اطار يتضمن المعايير والشروط التي تزود بها شعب الائتمان(الشمري، 2010: 15).

2-2- 4 مواصفات السياسة الائتمانية(Credit policy specifications):

ان رسم سياسة ائتمانية يحتاج الى مهارة فنية وادارية وفهم عميق لرؤية المصرف ورسالته واهدافه وتساهم في رسم صورة ذهنية للمصرف لدى العاملين والزبائن والمنافسين والجهات الاخرى حيث ان السياسة الائتمانية السليمة هدفها تحقيق التناسق مع السياسات الداخلية والخارجية للمصرف وعموما يجب ان تتوفر عدد من المواصفات للسياسة الائتمانية: (Thomas&Raphael,2014:46)؛ (الصانع، 2018 : 79)؛ (عبد الحميد، 2018 : 120).

- 1- ان تكون مرنة وتتمتع بالثبات النسبي: وتعني قدرتها على التغيير والتجاوب للتطورات الحاصلة في القطاع المصرفي ومدى استجابته للمتطلبات الاقتصادية والسياسية وكونها مرنة وقادرة على التكيف مع التغيرات والعوامل المؤثرة على النشاط المصرفي ولكن في نفس الوقت يجب ان لا يكون هذا التغيير متكرر لان ذلك سوف يعطي انطباعاً بوجود خلل اداري وفني داخل سياسة المصرف ، لذلك فأنها بنفس الوقت يجب ان تتمتع بالثبات النسبي ولا سيما انها تكون بشكل دليل استرشادي وهذا ما سوف يعكس استقرار المصرف وثبات اداءه لتحقيق اهدافه.
- 2- ان تكون متناسقة: يعمل المصرف عادتا" ضمن بيئتين داخلية وخارجية تتأثر وتؤثر احدهما بالآخرى وعليه فلا يمكن رسم سياسة دون الاخذ بالاعتبار للمتغيرات الخارجية بعناصرها المتمثلة (العولمة، الدولة، المنافسين، الاقتصاد)، ولذلك فان السياسة الناجحة لأي مصرف يجب ان تكون متماشية مع سياسات الجهات المختلفة الي يمكن لعناصرها التأثير على المصرف سواء المحلية او الاقليمية او الدولية والتي يمكن ان تعيق تحقيق الاهداف الموضوعية كما يجب ان يكون هناك تنسيق بين السياسة الائتمانية للمصرف والسياسات الاخرى في داخل المصرف لارتباط النشاط الائتماني بالأنشطة الداخلية الاخرى للمصرف تلافيا لأي تقاطع في اداء الوحدات الادارية والفنية.
- 3- ان تكون مكتوبة: السياسة الائتمانية تعالج مجموعة من المفردات الائتمانية حيث تشمل عناصر متعددة من النشاط المصرفي لذلك تبرز اهمية كتابة السياسة الائتمانية ونشرها داخل المصرف للرجوع اليها في معالجة الحالات وتبرز اهمية النشر من حيث الوضوح وعدم الاجتهاد او التحريف وتوجيهه للمرؤوسين في حالة غياب الرؤساء ولتكون موثقة لجميع الاطراف في ادارات الائتمان والادارات الاخرى.

2-5-2 القرار الائتماني (Credit Decisyon):

يتمثل القرار الائتماني بالمحطة المهمة الخاصة بالسياسة الائتمانية الناجحة حيث ان القرارات الائتمانية الصائبة تؤثر بشكل كبير في توجيه رسم السياسة الائتمانية القادرة على تحقيق التوازن ما بين السيولة المصرفية والربحية المناسبة (133: 2015, Angela & Jeremy) ويتمتع القرار الائتماني بكونه من اهم خطوات منح الائتمان لذلك يجب ان تتوفر في القرار الائتماني السليم الامان المناسب والذي يتوافق مع سيولة وربحية المصرف (عيد الحميد، 2010: 37) وعليه فان هناك مجموعة خطوات يجب اتباعها عن اتخاذ القرار الائتماني: (الدوري، 2012: 58)؛ (تعليمات البنك المركزي العراقي، 2011: 15)؛ (الشواربي، 2007: 549-550)

- 1- ينبغي ان يعتمد القرار الائتماني الجيد على زبون تتوفر فيه الجدارة الائتمانية المرتفعة (Credit Merit) ويتصدى له باحث الائتمان (Credit Analyst) الذي تتوافر فيهم مقومات موضوعية وشخصية لازمة.
- 2- ان يتخذ القرار الائتماني في ضوء الموازنة بين سيولة المصرف وربحيته والامان في ضوء الموازنة بين عائد الائتمان المتوقع والمخاطر المدروسة والتكلفة المحتملة.
- 3- يراعى في القرار الائتماني ان يصاغ على نحو يمتاشى مع توقيت وطريقة استرداد الديون وشروط وضوابط الاستخدام التي تتوافق مع اغراض المنح وتوقيت وضع ضمانات الائتمان (Credit Collates) تحت حيازة المصرف مانح الائتمان.
- 4- من الضروري الاخذ بدورة القرار الائتماني كاملة ابتداءً من التقييم المبدئي لطلب الائتمان ومدى مطابقته لسياسة المصرف الائتمانية ومن ثم اعداد الدراسة الائتمانية بعد الموافقة الابتدائية في اطار حدود وشروط وضمانات وفي ضوء تقدير مطبق الائتمان (Credit Accurate Assessment)، ومن ثم اصدار قرار الائتمان ومتابعة الائتمان ومن ثم التأكد من سلامة تنفيذ القرار واستمرار الكفاءة في مؤشرات الائتمان (Perimeters Credit) واخيراً سداد الائتمان.
- 5- دراسة كافة العوامل المؤثرة في القرار الائتماني والهدف من ذلك قياس المخاطر الائتمانية (Credit Risk Measurement).
- 6- على ادارة الائتمان ان تتضمن جمع وتصنيف وتحليل وتخزين واسترجاع المعلومات ويمكن تنظيم المعلومات التي تتعلق بحساب المدينين في نظام الكتروني من اجل اعطاء مدير الائتمان صورة واضحة عن حالة المدينين.
- 7- ادراك لمخاطر القرار الائتماني والتي تراعى الكفاءة في تحديد حجم الائتمان.

المبحث الثالث الجانب التطبيقي

بغية الوصول الى نتائج مرضية تم اختيار تحليل لعينة من الشركات الطالبة للقروض والتي تمثلت بشركتان تمارسان النشاط التجاري والاستثماري والتي قامت بطلب القروض ولعدم القناعة من قبل ادارة مصرف الرشيد بضمانات احدي هذه الشركتين تم الرفض لانتمان احدهما والموافقة على انتمان الشركة الاخرى، وانطلاقاً من مبدأ السرية المصرفية والتي يلتزم بها المصارف وبحسب التوجيهات الصادرة من البنك المركزي العراقي وحفاظاً على اسرار الزبائن تم الاتفاق مع مدير شعبة الصيرفة والانتمان على عدم ذكر الاسماء الصريحة للشركات والاكتفاء بالإشارة اليها برمز، وسوف يتم التحليل المالي لمؤشرات مالية ومنها (مؤشر الربحية، مؤشر السيولة، مؤشر الملاءة، ومؤشر الاداء، وبعض من النسب المستخرجة من كشف التدفق النقدي) من اجل معرفة مدى صحة القرار الائتماني وبالتالي صحة رسم السياسة الائتمانية

3-1 الشركة (A) شركة صناعية مساهمة قطاع مختلط:

تعد من الشركات الصناعية المساهمة والتي تهدف الى تشجيع الاستثمار الخاص في المجال الصناعي وتهدف هذه الشركة الى تنمية الجانب الصناعي من خلال نشاط الشركة الانتاجي، وتسعى الشركة الى تطوير وتحديث خطوط الانتاج وازافة مكائن متطورة تخدم عملية الانتاج لتواكب التطور الحاصل في الانتاج وبالرغم من جهودها لكن الظروف التي يمر بها العراق وماله من اثار خارج عن ارادة الشركة كانهيار التيار الكهربائي وتوقف المصانع التابعة للشركة ولإغراق السوق بإنتاج مستورد مماثل للمحلي من دول الجوار وبأسعار منخفضة قامت الشركة بمساعي تجاه الجهات المختصة لوضع الية لحماية الانتاج المحلي ووضع ضوابط للاستيراد ولإرجاع انتاج الشركة ومصانعها بالمستوى المطلوب كان لا بد من الاقتراض لإعادة التأهيل.

3-1-1 اتفاقه التسهيلات الائتمانية: قامت الشركة بتقديم طلب لقرض بمبلغ (500000000) (خمسائة مليون دينار عراقي) خلال عام (2017) لتطوير معامل الشركة وإعادة تأهيلها، على ان تسدد اقساط القرض لمدة ثلاث أعوام بطريقة القسط الثابت مضافاً له فوائد بنسبة 10% من مبلغ القرض، امام الضمانات المتفق عليها رهن مبنى الشركة لصالح المصرف وفق تقديرات دائرة التسجيل العقاري تغطي اصل المبلغ والفوائد المترتبة عليه. **قرار إدارة المصرف:** لقد كان قرار المصرف بقبول منح القرض للشركة (A)، ايماناً منه بقدرة الشركة على السداد ووفق الضمانات الممنوحة فان مخاطرة التعثر تعد ضئيلة.

3-1-2 التحليل المالي للشركة (A) للفترة التي سبقت منح القرض:

بما ان الشركة استلمت القرض في عام 2018 فان الفترة التي سيتم تحليلها هي (2015، 2016، 2017) وسيتم التحليل بحسب النسب:

أولاً: نسبة الربحية (Profitability Ratios): وتعتبر هذه النسبة عن مدى قدرة نشاط المبيعات على توليد الارباح وتضمنت الاتي:

- 1- نسبة مجمل الربح: حققت الشركة خسارة للأعوام الثلاثة التي سبقت منح القرض اذ بلغت نسبة مجمل الربح (1,543، 1,431، 1,163) للأعوام (2015، 2016، 2017) على التوالي.
- 2- ربح التشغيل: لم تحقق الشركة ربحاً من خلال نشاطها التشغيلي وبما ان النسبة السابقة تبين ان الشركة حققت خسارة وإن مبيعاتها لم تتمكن من تغطي عجزها المتراكم مما جعل نسب ربح التشغيل بمقدار (1,550، 1,441، 1,174) للأعوام (2015، 2016، 2017).
- 3- صافي الربح بعد الضريبة: وكالنسبتين السابقتين لم تحقق الشركة ربحاً وبلغت الخسارة نسبة (1,545، 1,434، 1,173) للأعوام (2015، 2016، 2017) على التوالي.
- 4- العائد على الموجودات: وتعتبر هذه النسبة مؤشراً لقياس كفاءة الشركة في ادارة استثماراتها لأموالها الحاصلة عليها من التمويل الداخلي او الخارجي وتعد مؤشراً للربحية وفي التحليل ظهرت القيم سالبة بنسب (0,366، 0,438، 0,581) للأعوام (2015، 2016، 2017).
- 5- العائد على حقوق المساهمين: لم تحقق الشركة عائد وانما حققت خسارة بنسبة (0,550، 1,154، 4,473) للأعوام (2015، 2016، 2017) على التوالي.

التحليل المالي ودوره في تقييم السياسة الائتمانية

(دراسة تحليلية في مصرف الرشيد)

من خلال النسب اعلاه لوحظ ان الشركة تعاني من خسائر وانها قد عجزت عن تغطية مصاريفها ففي النسب الثلاث الاولى نجد ان الشركة المذكورة قد حققت عجزاً في تغطية مصروفاتها وخصوصاً ذات العلاقة بالمبيعات، ومن خلال النسبتين الاخيرتين نجد الشركة حققت خسارة ايضاً من خلال قياس قدرة الادارة على توليد الارباح من خلال الاموال المستثمرة.

ان: $\text{نسب مجمل الربح} = \text{مجمل الربح} / \text{صافي المبيعات}$
 $\text{نسب ربح التشغيل} = \text{ربح التشغيل} / \text{صافي المبيعات}$
 $\text{نسبة صافي الربح بعد الضريبة} = \text{صافي المبيعات بعد الضريبة} / \text{صافي المبيعات}$
 $\text{نسبة العائد على الموجودات} = \text{ربح التشغيل} / \text{جملة الموجودات}$
 $\text{العائد على حق المساهمين} = \text{صافي الربح بعد الضريبة} / \text{جملة حقوق المساهمين}$

جدول (1) نسب الربحية (Profitability Ratios) للشركة للاعوام (2015، 2016، 2017) للاعوام الثلاثة قبل طلب القرض

النسب المالية	2015	2016	2017
نسبة مجمل الربح	$1,543 = \frac{868743998}{563178875}$	$(1,431) = \frac{856355874}{598436698}$	$(1,163) = \frac{953917995}{820039978}$
نسبة ربح التشغيل	$1,550 = \frac{872826984}{563178875}$	$(1,441) = \frac{862063998}{598436698}$	$(1,174) = \frac{963112998}{820039978}$
نسبة صافي الربح بعد الضريبة	$1,545 = \frac{870387987}{563178875}$	$(1,434) = \frac{858297698}{598436698}$	$(1,173) = \frac{962018977}{820039978}$
نسبة العائد على الموجودات	$0,366 = \frac{872826984}{2384378996}$	$(0,438) = \frac{862063998}{1968248980}$	$(0,581) = \frac{963112998}{1657152978}$
العائد على حقوق المساهمين	$0,550 = \frac{870387987}{1583821300}$	$1,154 = \frac{858297698}{743803997}$	$(4,473) = \frac{962018977}{215053199}$

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للشركة

ثانياً: نسب السيولة (Liquidity Ratio): وتعتبر كأداة لتقييم المركز الائتماني للشركات ومدى قدرتها على الايفاء بالالتزامات وقد بلغت هذه النسبة للشركة (A) كالاتي:

- 1- نسبة التداول: بلغت نسبة التداول معدلات متقاربة للشركة وللاعوام التي سبقت منح القرض في (2015، 2016، 2017) $(0,855 : 1, 0,614 : 1, 0,898 : 1)$ على التوالي أي تقريبا مرة واحدة في العام.
 - 2- نسبة السيولة السريعة: اما نسبة السيولة السريعة فلقد انخفضت لعام 2017 اذ بلغت $(0,039 : 1)$ اما في الاعوام السابقة فقد كانت (2015، 2016) بمقدار $(0,142, 0,249)$ على التوالي .
- يلاحظ ان نسبة السيولة في الشركة (A) تعد دون المستوى المطلوب والمقبول والذي يبلغ $(1:2)$ مما يؤشر الى ضعف في تحقيق السيولة للشركة .

ان: $\text{نسبة التداول} = \text{الموجودات المتداولة} / \text{المطلوبات المتداولة}$
 $\text{نسبة السيولة السريعة} = \text{المجودات المتداولة- المخزون} / \text{المطلوبات المتداولة}$

جدول رقم (2)

نسبة السيولة للاعوام التي سبقت طلب القرض Liquidity Ratio

2017	2016	2015	النسبة المالية
$\frac{701257889}{0,898} = 781156975$	$\frac{1373549875}{0,614} = 2237731550$	$0,855 = \frac{1600579965}{1872213210}$	نسبة التداول
$\frac{701257889}{=559506977} = 0,039$ 3663627328	$\frac{1373549875}{0,249} = 416435986$ 3847877519	$\frac{1600579965}{0,142} = 779015982$ 5765640140	نسبة السيولة السريعة

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية للشركة

ثالثاً: نسب النشاط او الاداء (Performance or Activity Ratios): تقيس هذه النسب مدى كفاءة الادارة في ادارة الموجودات وتحصيل الديون وتكشف هذه النسب فيما اذا كان الاستثمار في الموجودات اكثر او اقل من اللازم، وفيما يأتي استعراض نسب النشاط المستخدمة:

1- معدل دوران المدينون: بلغ معدل دوران المدينين في الشركة قبل منح القرض (0,710، 0,923، 0,739) للاعوام (2015، 2016، 2017) على التوالي اي تقريبا (مرة واحدة).

2- متوسط فترة التحصيل: مقارنة بالنسبة السابقة فقد بلغ متوسط فترة التحصيل للشركة (487، 390، 507) للاعوام (2015، 2016، 2017) على التوالي .

3- معدل دوران المخزون: انخفض معدل دوران المخزون لعام 2017 عن الاعوام السابقة اذ بلغ (0,532) اما في الاعوام (2015، 2016) (0,499، 0,582) على التوالي.

4- متوسط فترة الاحتفاظ بالمخزون: بلغ معدل دوران المخزون للأعوام (2015، 2016، 2017) بنسب (279، 721، 677) على التوالي مما يبين انها نسبة جيدة وان الشركة لديها القدرة على تصريف بضائعها بشكل سريع وعدم تكديسها بالمخازن .

5- معدل دوران الموجودات: انخفض معدل دوران الموجودات لعام 2017 ليصل الى (0,495) مرة بعد ان كان في الاعوام (2015، 2016) (0,236، 0,304) على التوالي مما يدل في عدم التحسن في وضع الشركة.

من خلال النسب اعلاه لوحظ ان معدل دوران المدينين بلغ ما يقارب المرة الواحدة وبهذا فان متوسط فترة التحصيل قد ارتفع لأكثر من عام وهذه تعد نسبة جيدة لدوران المدينين، اما فيما يخص معدل دوران المخزون فقد انخفض مما يعني بقاء البضاعة في المخازن لفترة طويلة اما فيما يخص معدل دوران الموجودات فقد وصل الى ما يقارب المرة الواحدة في العام.

ان: معدل دوران المدينين = صافي المبيعات الاجلة / رصيد المدينين
متوسط فترة التحصيل = 360 / معدل دوران المدينين
معدل دوران المخزون = تكلفة البضاعة المباعة / رصيد المخزون
متوسط فترة الاحتفاظ بالمخزون = 360 / معدل دوران المخزون
معدل دوران الموجودات = صافي المبيعات / جملة الموجودات

التحليل المالي ودوره في تقييم السياسة الائتمانية

(دراسة تحليلية في مصروفه الرهيد)

جدول (3)

نسب الاداء او النشاط (Performance or Activity Ratios) (للفترة التي سبقت طلب القرض)

2017	2016	2015	النسبة المالية
$0,710 = \frac{113405986}{159655769}$	$0,923 = \frac{121021320}{131063985}$	$0,739 = \frac{106351223}{143941997}$	معدل دوران المدينين
$507 = \frac{360}{0,710}$	$390 = \frac{360}{0,923}$	$487 = \frac{360}{0,739}$	متوسط فترة التحصيل
$0,532 = \frac{297656984}{559506689}$	$0,499 = \frac{207801320}{416435978}$	$0,582 = \frac{453386993}{779015876}$	معدل دوران المخزون
$677 = \frac{360}{0,532}$	$721 = \frac{360}{0,499}$	$279 = \frac{360}{0,582}$	متوسط فترة الاحتفاظ بالمخزون
$0,495 = \frac{820039978}{1657152978}$	$0,304 = \frac{598436698}{1968248980}$	$0,236 = \frac{563178875}{2384378996}$	معدل دوران الموجودات

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية

رابعاً: نسب الملاءة (Solvency Ratios): حيث تقيس هذه النسب مدى قدرة الشركات على الوفاء بالتزاماتها طويلة الاجل وكانت نتائج التحليل الاتي:

- 1- نسبة المديونية: يلاحظ من خلال هذه النسبة الارتفاع التدريجي لمديونية الشركة خلال الاعوام (2015، 2016، 2017) اذ بلغت (0,336 ، 0,622 ، 1,130) على التوالي .
 - 2- نسبة تغطية الديون طويلة الاجل: لم تحقق الشركة تغطية لديونها طويلة الاجل خلال أعوام ما قبل تقديم القرض المتمثلة (2015، 2016، 2017)
 - 3- نسبة تغطية الفوائد: لم تستطيع الشركة تغطية فوائدها للاعوام (2015، 2016، 2017)
 - 4- نسبة الملكية: بما ان نسبة الملكية تتناسب عكسياً مع نسبة المديونية نلاحظ الانخفاض التدريجي لنسبة الملكية للاعوام (2015، 2016) اذ بلغت (0,664 ، 0,378) اما في عام 2017 فقد كانت النسبة سالبة حيث بلغت (0,130).
- ومن خلال النسب اعلاه نلاحظ ارتفاع مديونية الشركة ونسبة تغطية ديونها وفوائدها مما يعطي مؤشر سلبي للشركة في امكانية ايفائها بالتزاماتها طويلة الاجل.

ان: نسبة المديونية = جملة الديون / جملة الموجودات
نسبة تغطية الديون طويلة الاجل = صافي الموجودات الثابتة الملموسة / الديون طويلة الاجل
نسبة تغطية الفوائد = ربح التشغيل / الفوائد الحديثة
نسبة الملكية = جملة حقوق المساهمين / جملة الموجودات

جدول رقم (4) نسب الملاءة (Solvency Ratios) للشركة للاعوام قبل طلب القرض

2017	2016	2015	النسب المالية
$1,130 = \frac{1872205982}{1657152978}$	$0,622 = \frac{1224437889}{1968248980}$	$0,336 = \frac{800558995}{2384378996}$	نسبة المديونية
$\infty = \frac{955278942}{\text{صفر}}$	$\infty = \frac{593068564}{\text{صفر}}$	$\infty = \frac{782302853}{\text{صفر}}$	نسبة تغطية الديون طويلة الاجل
$\infty = \frac{(9631129981)}{\text{صفر}}$	$\infty = \frac{(862063998)}{\text{صفر}}$	$\infty = \frac{(872826984)}{\text{صفر}}$	نسبة تغطية الفوائد
$\infty = \frac{(215053199)}{(0,130)}$	$0,378 = \frac{743803997}{1968248980}$	$0,664 = \frac{1583821300}{2384378996}$	نسبة الملكية

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية

خامساً: النسب المستخرجة من كشف التدفق النقدي: نلاحظ من خلال هذه النسب تم التركيز على حجم التدفق النقدي للشركة المقترضة ومدى قدرتها على تحويل موجوداتها الى نقد حيث شكلت النسب المستخرجة من كشف التدفق النقدي للشركة الاتي:

1- درجة السيولة المالية: لا تتوفر لدى الشركة سيولة مالية حيث تكشف هذه النسبة مدى قدرة الشركة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل وعليه فقد حققت الشركة درجة سيولة للاعوام (2015، 2016، 2017) وقيمة سالبة (0,076، 0,077، 0,797) على التوالي ويدل هذا المؤشر على عدم قدرة الشركة على تغطية ديونها قصيرة الأجل وان النسب السالبة تعد نسب منخفضة.

2- درجة المرونة المالية: ويلاحظ في هذه النسبة إنه كلما قلت نتائج هذه النسبة عن الواحد صحيح فإنه يعد مؤشراً غير جيد والعكس صحيح وبموجب التحليل فقد كشفت هذه النسبة عن وضع الشركة (A) المحرج في تغطية ديونها تبعاً لتدفقاتها النقدية التشغيلية، وقد بلغت درجة المرونة المالية للاعوام (2015، 2016، 2017) بقيم سالبة وكالاتي: (0,353، 0,036، 0,681) على التوالي.

3- التدفق النقدي الحر: وكان النسب السابقة بلغ التدفق النقدي الحر للشركة قيمة سالبة للاعوام (2015، 2016، 2017) بلغت (0,320، 0,093، 0,744) على التوالي ودلت هذه النسبة على ضعف التدفقات النقدية في تغطية قيمة موجودات الشركة إذ كانت قيمها سالبة.

ومن خلال نسب التدفق النقدي لوحظ ان الشركة لا تستطيع تغطية التزاماتها من خلال تدفقاتها النقدية التشغيلية وبالتالي عدم تحقيق المرونة المالية المناسبة.

ان: درجة السيولة المالية = صافي التدفق النقدي / متوسط الديون قصيرة الأجل
درجة المرونة المالية = صافي التدفق النقدي / متوسط الديون الاجمالية
التدفق النقدي الحر = صافي التدفق النقدي / جملة الموجودات

جدول رقم (5)

النسب المستخرجة من كشف التدفق النقدي للشركة (A) للاعوام التي سبقت طلب القرض

2017	2016	2015	النسبة المالية
(0,797) = $\frac{1233694262}{1548321849}$	(0,077) = $\frac{78446458}{1012497996}$	(0,076) = $\frac{76339120}{1001288560}$	درجة السيولة المالية
(0,681) = $\frac{1233694262}{1812697598}$	(0,036) = $\frac{78446458}{2176310986}$	(0,353) = $\frac{76339120}{216321173}$	درجة المرونة المالية
(0,744) = $\frac{1233694262}{1657152978}$	(0,093) = $\frac{78446458}{1968248980}$	(0,320) = $\frac{76339120}{384378996}$	التدفق النقدي الحر

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية

وعليه ووفقاً لما جاء في نتائج التحليل المالي للفترة التي سبقت منح القرض ولعدم تحقيق الشركة لنسب الربحية والانخفاض في نسب الاداء والانخفاض في نسب الملاءة مع المؤشرات السالبة للتدفقات النقدية والتي تبين الموقف المحرج للشركة في السيطرة على مقدار عجزها المتراكم وعدم استخدام ادارة الشركة لسياسة ملائمة لمواجهة ديونها، ومن هذه النتائج الاولية المستخرجة يعد قرار منح الائتمان من قبل المصرف للشركة قرار خاطئاً وقد يعرض المصرف الى مخاطرة ائتمانية ولأثبت ذلك سوف يتم عملية التحليل المالي للشركة بعد منح الائتمان.

3-1-3 التحليل المالي للشركة (A) بعد منح القرض:

سيتم التحليل المالي للشركة لعام منح القرض والعام التي تليها وسيتم التحليل للنسب التالية:
اولاً: نسب الربحية: تضمن نسب الربحية للشركة بعد منح القرض الاتي:

1- مجمل الربح: لوحظ زيادة في خسائر الشركة في عام منح القرض اذا بلغ مجمل الربح في عام 2018 قيمة سالبة قدرها (0,467) اما في العام التي تلت منح القرض 2019 فقد بلغت (0,639).

- 2- ربح التشغيل: وكما هو الحال في النسبة السابقة ازدادت القيمة السالبة لربح التشغيل وشكلت الخسارة في عام منح القرض 2018 بمقدار (0,446) وكذلك الحال في العام التالي 2019 بمقدار (0,648) لكل دينار من المبيعات.
- 3- صافي الربح بعد الضريبة: انخفضت قيمة صافي الربح للمبيعات حيث وصلت الى خسارة للاعوام (2018)، (2019) تقدر قيمتها الى (0,443، 0,642) لكل دينار من المبيعات.
- 4- حققت الشركة عائد سالباً الى موجوداتها بلغ قيمته خلال الاعوام (2018، 2019) بمقدار (0,260، 0,126) على التوالي.
- 5- العائد على حقوق المساهمين: لم تحقق الشركة عائداً على حقوق الملكية وكانت النسبة سالبة للاعوام (2018)، (2019) بواقع (1,762، 0,152) على التوالي.

ويلاحظ من تحليل نسب الربحية لأعوام بعد منح القرض ان الشركة تعاني من خسائر وانها تحقق مردودات سلبية وتعد عاجزة عن تغطية مصاريفها ففي النسب الثلاثة الاولى نجد ان الشركة حققت عجزاً في تغطية مصاريفها المختلفة وذات العلاقة بالمبيعات وذلك من خلال قياس النشاط البيعي، ومن خلال النسب الاخيرة (4 و 5) نجد ان الشركة قد حققت خسارة ايضاً من خلال قياس قدرة ادارتها على توليد الاموال المستثمرة والاتي تفصيل لنسب الربحية.

الجدول (6)

يبين نسب الربحية Profitability Ratios للاعوام (2018، 2019) للشركة (A) للاعوام التي تلت منح القرض

2019	2018	النسبة المالية
$(0,639) = \frac{549998779}{861358760}$	$(0,467) = \frac{713677995}{1527431224}$	مجمّل الربح
$(0,648) = \frac{557947952}{861358760}$	$(0,446) = \frac{680787984}{1527431224}$	ربح التشغيل
$(0,642) = \frac{552901231}{861358760}$	$(0,443) = \frac{677392988}{1527431224}$	صافي الربح بعد الضريبة
$(0,126) = \frac{557947952}{4413461855}$	$(0,260) = \frac{680787984}{2622251796}$	العائد على الموجودات
$(0,152) = \frac{552901231}{3632304896}$	$(1,762) = \frac{677392988}{384518987}$	العائد على حقوق المساهمين

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية

- ثانياً: نسب السيولة: كانت نسب السيولة للاعوام التي تلت منح القرض كالآتي:
- 1- نسبة التداول: حققت الشركة نسب تداول بلغت (4,173 : 1) اي تقريباً (4 مرة) في عام 2019 بزيادة ملحوظة عن العام التي منح بها القرض 2018 والتي بلغت (0,702 : 1).
- 2- نسبة السيولة السريعة: حققت الشركة نسبة سيولة سريعة في عام 2019 بمقدار (2,746 : 1) اي تقريباً (3مرّة) وبزيادة عن العام السابق 2018 التي بلغت (0,429 : 1) حيث بلغت الزيادة (2مرّة) عن العام السابق. يلاحظ من تحليل هذه النسبة ان الشركة تمكنت من تحقيق المستوى الملائم للسيولة حيث تم الملاحظة من خلال نسب التداول ارتفاع مؤشر السيولة للشركة الى (4) مرات عن الاعوام السابقة وعند تحليل نسبة السيولة السريعة باستبعاد المخزون لوحظ ان الشركة ما زالت ضمن حدود السيولة الملائمة مما يؤشر قدرة الشركة على توفير السيولة في الوقت المناسب.

جدول رقم (7)

نسب السيولة Liquidity Ratio للاعوام التي تلت منح القرض

2019	2018	النسبة المالية
$\frac{3260102799}{4,173}$ 781157335	$\frac{1570497965}{0,702}$ 2237731845	نسبة التداول
$\frac{-3260102799}{2,746}$ 781157335	$\frac{-1570497965}{0,429}$ 2237731845	نسبة السيولة السريعة

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية السنوية

ثالثاً: نسب الأداء أو النشاط Performance or Activity Ratios: كانت نسب الأداء:

- 1- معدل دوران المدينين: يلاحظ ان الشركة قد ازداد معدل دوران المدينين في عام منح القرض (2018) اذ بلغ (0,910) اي بمعدل (1 مرة تقريباً) بينما انخفض وبنسبة ضئيلة الى (0,589) في عام 2019.
- 2- متوسط فترة التحصيل: بموجب التحليل فقد ارتفع متوسط فترة التحصيل الى (611 يوم) في عام 2019 بعد ان كان في عام منح القرض (396 يوم).
- 3- معدل دوران المخزون: بلغ معدل دوران المخزون للشركة في عام 2018 بنسبة (0,512) اما في عام 2019 فقد بلغ (0,498) وبذلك انخفض معدل الدوران للاعوام التي تلت منح القرض.
- 4- متوسط فترة الاحتفاظ بالمخزون: تبعاً للنسب السابقة فقد بلغت نسبة متوسط الاحتفاظ بالمخزون للاعوام (2018)، (2019) بمقدار (703، 723) يوم على التوالي، اي ما يقارب السنتين مما يؤشر بقاء بضائع الشركة مكدسة في المخازن لفترة طويلة .
- 5- معدل دوران الموجودات: انخفض معدل دوران الموجودات لعام 2019 ليصل الى (0,195 مرة) بعد ان كان في عام 2018 بمقدار (0.582).

من خلال النسب السابقة نلاحظ انخفاض اداء الشركة للاعوام التي تلت منح القرض ، مما يؤشر الخطر المحتمل من عدم قدرة الشركة على الايفاء بالتزاماتها تجاه المصرف وكما مبين بالشكل التالي.

جدول (8)

نسب الأداء Performance or Activity Ratios للاعوام التي تلت منح القرض

2019	2018	النسبة المالية
$\frac{199761542}{338877962}$ 0,589	$\frac{662728973}{728651356}$ 0,910	معدل دوران المدينين
$\frac{360}{0.589}$ 611	$\frac{360}{0.910}$ 396	متوسط فترة التحصيل
$\frac{555162987}{1114786759}$ 0,498	$\frac{312360774}{610078952}$ 0,512	معدل دوران المخزون
$\frac{360}{0.498}$ 723	$\frac{360}{0.512}$ 703	متوسط فترة الاحتفاظ بالمخزون
$\frac{861358760}{4413461855}$ 0,195	$\frac{1527431224}{2622251796}$ 0,582	معدل دوران الموجودات

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية

التحليل المالي ودوره في تقييم السياسة الائتمانية

(دراسة تحليلية في مصرف الرشيد)

رابعاً: نسب الملاءة: بلغت نسبة الملاءة للشركة الآتي:

- 1- نسبة المديونية: انخفضت نسبة المديونية للشركة للعام 2019 اذ بلغت (0,177) عن العام السابق 2018 حيث بلغت (0,853).
- 2- نسبة تغطية الديون طويلة الاجل: لم تستطع الشركة تغطية ديونها طويلة الاجل في عام 2019 بينما كانت قيمتها سالبة لعام 2018 بمقدار (2,104) مما يؤشر عدم قدرة الشركة في تغطية ديونها طويلة الاجل.
- 3- نسبة تغطية الفوائد: تعاني الشركة من مشكلة في تغطية الفوائد تبعاً للعجز الحاصل في تحقيق الارباح التشغيلية للاعوام (2018، 2019) حيث كانت نسبة تغطية الفوائد سالبة بمقدار (35,811، 22,987) على التوالي مما يؤشر عجز الشركة عن تغطية الفوائد.
- 4- نسبة الملكية: ارتفعت نسبة الملكية تبعاً لانخفاض نسبة المديونية لعام 2019 حيث بلغت (0,823) قياساً بالعام السابق حيث بلغت (0,147).

جدول (9)

نسب الملاءة Solvency Ratios للشركة/ للاعوام التي تلت منح القرض

2019	2018	النسبة المالية
$0,177 = \frac{781156778}{4413461855}$	$0,853 = \frac{2237732664}{2622251796}$	نسبة المديونية
$\infty = \frac{(1037062260)}{\text{صفر}}$	$(2,104) = \frac{(1051752840)}{500000000}$	نسبة تغطية الديون طويلة الاجل
$(22,987) = \frac{(557947892)}{24271984}$	$(35,811) = \frac{(680787965)}{19010529}$	نسبة تغطية الفوائد
$0,823 = \frac{3632304896}{4413461855}$	$0,147 = \frac{384518987}{2622251796}$	نسبة الملكية

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية

خامساً: نسب مستخرجة من كشف التدفق النقدي:

- 1- درجة السيولة المالية: تزايدت القيمة السالبة لعام 2019 اذ بلغت (13,640) في حين انها في عام 2018 قد بلغت (0,667)، مما يؤشر عجز في الشركة عن سداد التزاماتها قصيرة الاجل من خلال تدفقاتها النقدية التشغيلية.
 - 2- درجة المرونة المالية: حققت الشركة نتائج متقاربة للمرونة المالية خلال الاعوام (2018، 2019) وبقيمة سالبة اذ بلغت (0,641، 0,585) على التوالي، مما يؤشر عجز الشركة في سداد التزاماتها المالية.
 - 3- التدفق النقدي الحر: وكالنسبة السابقة حققت الشركة تدفق نقدي متقارب للاعوام (2018، 2019) وبقيمة سالبة حيث بلغت (0,523، 0,466) على التوالي.
- من خلال النسب السابقة يلاحظ ضعف التدفقات النقدية للشركة والتي تعجز معها توفير السيولة المالية وتحقيق المرونة المالية والايفاء بالتزاماتها المالية من خلال نشاطها التشغيلي.

جدول (10)

نسب مستخرجة من كشف التدفق النقدي للشركة (A) للاعوام التي تلت منح القرض

2019	2018	المالية النسبة
$(13,640) = \frac{(2058864897)}{150944723}$	$(0,667) = \frac{(1371217644)}{2054969664}$	درجة السيولة المالية
$0,585 = \frac{(2058864897)}{(3517857620)}$	$(0,641) = \frac{(1371217644)}{2139702887}$	درجة المرونة المالية
$(0,466) = \frac{(2058864897)}{4413461855}$	$(0,523) = \frac{(1371217644)}{2622251796}$	التدفق النقدي الحر

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية السنوية

سادساً: المؤشرات الأخرى للشركة (A):

أما فيما يخص المؤشرات الأخرى للشركة فكانت كالآتي:

1- اظهرت نتيجة النشاط التجاري للشركة عجزاً في عام 2019 بلغ مقداره (550876) (خمسمائة وخمسون مليون وثمانمائة وسبعة وستون الف دينار) مقابل عجز في العام السابق 2018 البالغ (714372) (سبعمائة واربعه عشر مليون وثلاثمائة واثنان وسبعون الف دينار) وبانخفاض مقداره (163496) (مائة وثلاثة وستون مليون واربعمائة وستة وتسعون الف دينار) حيث شكل نسبة 18%.

2- انخفاض في انتاج العام الحالي 2019 بنسبة 24% عن العام السابق.

3- انخفاض في ايرادات النشاط الجاري للعام الحالي 2019 حيث بلغ (300691) (ثلاثمائة مليون وستمائة وواحد وتسعون الف دينار) وبنسبة انخفاض بلغت 16% عن العام السابق ويعود السبب لانخفاض ايراد مبيعات الانتاج البالغة قيمتها (667161) (ستمائة وسبعة وستون مليون ومائة وواحد وستون الف دينار) وبنسبة انخفاض 44% عن العام السابق.

4- قدمت الشركة كشف التدفق النقدي الا انها لم تقدم الكشوفات التحليلية اللازمة للأرصدة الظاهرة فيه كما لوحظ ان اعداد الكشف لم تكن وفقاً للقاعدة المحاسبية رقم (7) الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية والرقابية لجمهورية العراق.

5- لم يتحقق للشركة اية ارباح من خلال استثمارها في رؤوس اموال الشركات الأخرى والتي بلغت قيمتها (109270) (مائة وتسعة مليون ومئتان وسبعون الف دينار)، كما ان الشركة لم تقم بإعادة تقييم استثماراتها المالية استناداً الى القاعدة المحاسبية رقم (14) الصادرة من مجلس المعايير المحاسبية والمالية.

6- عدم ظهور مبلغ القرض المستلم في عام 2018 في حركة النقد لكشف التدفق النقدي الخاص بالشركة.

ومن خلال التحليل المالي للشركة (A) للاعوام التي تلت منح القرض يلاحظ تأكيد المخاطرة التي يتعرض لها المصرف جراء منحه القرض للشركة، وعدم قدرة الشركة على الايفاء بالتزاماتها للمصرف بتسديد اقساط القروض مضافاً اليها الفوائد وعليه فان نتيجة التحليل المالي تتعارض وقرار منح الائتمان من قبل المصرف.

2-3 الشركة (B) شركة صناعية وتجارة عامة مساهمة مختلطة:

الشركة تعد من الشركات الخدمية المساهمة والتي تهدف على تشجيع استثمار مدخرات المواطنين ومساهماتهم مع القطاع الاشتراكي في مجال السياحة لتطوير السياحة والفندقة، يبلغ راس مال الشركة (1500000000) مليار وخمسمائة مليون، تعرضت الشركة لخسائر نتيجة لسوء الادارة اضافة الى المنافسة الشديدة الناتجة عن تعدد شركات السياحة وغياب الرقابة على نشاطات هذا القطاع.

1-2-3 اتفاقية التسهيلات الائتمانية: طلبت لشركة من المصرف قرصاً بمبلغ (1000000000) دينار (مليار دينار) في اواخر عام 2017 لتوسيع نشاطها مقابل ضمانات تتضمن اسهم الشركة في الشركات المساهمة وذلك لأجراء عملية التأهيل والتطوير لمبنى الشركة.

قرار ادارة المصرف: رفض المصرف تزويد الشركة بالقرض لعدم كفاية الضمانات كون السياسة الائتمانية الخاصة بإدارة المصرف تشجع الضمانات العقارية خصوصاً فيما يخص مبالغ القروض المرتفعة.

2-2-3 التحليل المالي للشركة (B) للفترة السابقة لمنح الائتمان: وتشمل هذه الفترة الاعوام التي سبقت منح القرض للشركة وهي (2015، 2016، 2017) وكالاتي:

أولاً: نسب الربحية Profitability Ratios: حيث بلغت نسب الربحية للشركة (B):

1- مجمل الربح: لقد حققت الشركة نسبة مجمل ربح سالبة للاعوام (2015، 2016، 2017) بواقع (0,394، 0,206، 5,363) على التوالي.

2- ربح التشغيل: نلاحظ كما في النسبة السابقة ان الشركة حققت ربحاً سالباً وان مبيعاتها عمدت الى تغطية عجزها والذي بقي بنسب متقاربة خلال الثلاث أعوام (2015، 2016، 2017) حيث بلغت (0,386، 0,075، 4,308) على التوالي.

3- صافي الربح بعد الضريبة: لم تحقق هذه النسبة ربحاً وعلى اعتبار ان هذه النسبة تشمل الارباح الناتجة من غير النشاط الرئيسي فقد لوحظ تحقيق نسب سالبة للاعوام (2015، 2016، 2017) حيث بلغت (0,666، 0,181، 4,524) على التوالي.

4- العائد على الموجودات: تعد هذه النسبة مؤشراً لقياس كفاءة الادارة في الاستثمار للأموال التي تحصل عليها الشركة من المصادر الداخلية والخارجية على حد سواء اي انها تعد مؤشراً لربحية الشركة بشكل عام وبموجب هذه النسبة نلاحظ ان الشركة حققت عائد سالب على موجوداتها للاعوام (2015، 2016، 2017) حيث بلغت (0,189، 0,039، 0,287) على التوالي.

5- العائد على حقوق المساهمين: لم تحقق الشركة عائداً وانما حققت خسارة للاعوام (2015، 2016، 2017) بلغت بنسبة (2,428، 0,432، 11,589) على التوالي.

لقد دلت نسب الربحية أعلاه وحسبما بينه الجدول (11) ان الشركة تعاني من خسائر جسيمة لعام 2017 وانها تحقق خسارة وهي عاجزة عن تغطية مصاريفها ففي النسب الثلاثة الاولى نجد ان الشركة قد حققت عجزاً في تغطية مصاريفها المختلفة وذات العلاقة بالمبيعات ومن خلال قياس نشاطها البيعي، اما النسبتين الاخيرتين نجد ان الشركة حققت عجزاً ملحوظاً من خلال قياس قدرة ادارتها على توليد الارباح من اموالها المستثمرة.

جدول رقم (11)

نسب الربحية للاعوام التي سبقت منح القرض Profitability Ratios

النسبة المالية	2015	2016	2017
مجمّل الربح	(319348775) = (0.394) 810293984	(180366853) = (0,206) 874683973	(414406859) = (5,363) 77271132
ربح التشغيل	(312861265) = (0,386) 810293984	(65605632) = (0,075) 874683973	(332851213) = (4,308) 77271132
صافي الربح بعد الضريبة	(539847887) = (0,666) 810293984	(157951974) = (0,181) 874683973	(349543996) = (4,524) 77271132
العائد على الموجودات	(312861265) = (0,189) 1651187942	(65605632) = (0,039) 1674061842	(332851213) = (0,287) 1161600996
العائد على حقوق المساهمين	(539847887) = (2,428) 222368865	(157951974) = (0,432) 365678992	(349543996) = (11,589) (30161230)

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية السنوية

ثانياً: نسب السيولة: كانت نسبة السيولة للشركة للاعوام الثلاثة قبل منح القرض كالآتي:

1- نسبة التداول: نجد ان نسبة التداول للشركة في (2015، 2016، 2017) وقد بلغت (0,413: 1، 0,607: 1، 0,504: 1) على التوالي وتعد النسب ادنى من الحد المقبول المحدد بـ (2: 1) وعليه فلم تحقق الشركة تقدماً في نسبة تداولها.

2- نسبة السيولة السريعة: وكان النسبة السابقة لم تحقق الشركة تقدماً في سيولتها السريعة حيث بلغت نسب السيولة السريعة للاعوام (2015، 2016، 2017) (0,322: 1) (0,532: 1) (0,432: 1) على التوالي. نلاحظ من خلال تحليل السيولة ان نسبة التداول ونسبة التداول السريع منخفضة جداً مما يدل على عدم قدرة الشركة على الحصول على السيولة المطلوبة في الوقت المناسب.

جدول رقم (12)
نسب السيولة Liquidity Ratio للاعوام التي سبقت منح القرض

2017	2016	2015	النسبة المالية
$0,504 = \frac{600296997}{1191761668}$	$0,607 = \frac{794475873}{1308381998}$	$0,413 = \frac{582183976}{1408541995}$	نسبة التداول
$0,432 = \frac{85587522}{1191761668}$	$0,532 = \frac{98924779}{1308381998}$	$0,322 = \frac{128193980}{1408541995}$	نسبة السيولة السريعة

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية السنوية

- ثالثاً: نسب الأداء أو النشاط **Performance or Activity Ratios**: حيث كانت نسب الأداء كالآتي:
- 1- معدل دوران المدينين: نلاحظ من خلال هذه النسبة ان معدل دوران المدينين قد انخفض للاعوام (2015، 2016، 2017) حيث بلغ (0,621، 0,643، 0,543) على التوالي اي تحت الواحد صحيح وقد يعزي ذلك الى ان الشركة تمارس النشاط الخدمي ولا تستخدم سياسة البيع بالأجل الا في حدود معينة.
 - 2- متوسط فترة التحصيل: نظراً لارتباط هذه النسبة بالنسبة السابقة فإن متوسط التحصيل للشركة لعام 2017 قد بلغ (828) يوم وقد ازدادت هذه النسبة عن الاعوام السابقة حيث بلغت في الاعوام (2015، 2016) بمقدار (580، 560) على التوالي، ويعزي ذلك الى الانخفاض في معدل دوران المدينين وتعد هذه النسبة كبيرة لتحصيل ديون الشركة.
 - 3- معدل دوران المخزون: بلغ معدل دوران المخزون لعام 2017 بمقدار (1,294) اي بمعدل (مرة واحدة) وهي تعد نسبة منخفضة عن الاعوام السابقة حيث بلغ للاعوام (2015، 2016) بمقدار (8,086، 5,912) على التوالي.
 - 4- متوسط فترة الاحتفاظ بالمخزون: بلغت اعلى نسبة للاحتفاظ بالمخزون في عام 2017 اذ بلغت (278) يوم تليها عام 2016 حيث بلغت (61) يوم ثم عام 2015 بلغت (45) ونجد ان فترة الاحتفاظ بالمخزون منخفضة ويعزي ذلك الى استخدام المخزون وبصورة مستمرة في نشاطها الخدمي.
 - 5- معدل دوران الموجودات: انخفض معدل دوران الموجودات حيث بلغ للاعوام (2015، 2016، 2017) بمقدار (0,491، 0,522، 0,067) على التوالي.
- مما سبق نجد ان معدل دوران المدينين منخفض وخاصة في عام 2017 مما يرافقه ارتفاع لمتوسط فترة التحصيل، اما معدل دوران المخزون فقد انخفض مقابل ارتفاع في نسبة الاحتفاظ بالمخزون وهنا يلاحظ ان الشركة وتبعاً لنشاطها الخدمي لا تحتفظ بمخزونها لفترات طويلة اذ ان المخزون يتحرك تبعاً لنشاط الشركة الخدمي، اما معدل دوران موجوداتها فقد انخفض لعام 2017 نتيجة التقادم وعدم التجديد.

جدول (13) Performance or Activity Ratios

للاعوام التي سبقت منح القرض

2017	2016	2015	النسبة المالية
$0,435 = \frac{143123876}{329119300}$	$0,643 = \frac{144614855}{224872532}$	$0,621 = \frac{120813552}{194685422}$	معدل دوران المدينين
$828 = \frac{360}{0,435}$	$560 = \frac{360}{0,643}$	$580 = \frac{360}{0,621}$	متوسط فترة التحصيل
$1,294 = \frac{110718930}{85587380}$	$5,912 = \frac{584844988}{98925730}$	$8,086 = \frac{1036575996}{128193793}$	معدل دوران المخزون
$278 = \frac{360}{1,294}$	$61 = \frac{360}{5,912}$	$45 = \frac{360}{8,086}$	متوسط فترة الاحتفاظ بالمخزون
$0,067 = \frac{77271132}{1161600996}$	$0,522 = \frac{874683973}{1674061842}$	$0,491 = \frac{810293984}{1651187942}$	معدل دوران الموجودات

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية

- رابعاً: نسب الملاءة: من خلال تحليل نسب الملاءة للاعوام الثلاثة الاخيرة قبل طلب منح القرض لوحظ الاتي:
- 1- نسبة المديونية: اشرت الشركة اكبر نسبة مديونية في عام 2017 اذ بلغت (1,260) وقد يرجع السبب في ذلك الى قيام الشركة بتمويل جميع موجوداتها من مصادر خارجية ولا يوجد تمويل ذاتي لها ، اما في الاعوام (2015، 2016) فقد بلغت (0,835، 0,782) على التوالي.
 - 2- نسبة تغطية الديون طويلة الأجل: بما ان هذه النسبة تخدم المقترضين بشكل اساس في الاجل الطويل وذلك على اساس الضمانات التي يحصلون عليها من الشركة المقترضة لضمان قروضهم التي غالباً ما تكون من الموجودات الثابتة عليه نلاحظ ان الشركة قد حققت اعلى نسبة في تغطية ديونها طويلة الاجل في عام 2015 حيث بلغت (25,553) ثم لم تحقق الشركة تغطية لديونها في عام 2016 وعادت للارتفاع بنسبة (9,283) في عام 2017.
 - 3- نسبة تغطية الفوائد: نجد ان الشركة قد حققت النسبة التالية للاعوام (2015، 2016، 2017) حيث بلغت (6,926)، قيمة غير معرفة، (48,278) ونلاحظ ان الشركة قد حققت نسب سالبة وان وضعها ازداد سوءاً.
 - 4- نسبة الملكية: تعد هذه النسبة مكملة لنسب المديونية وعليه نجد ان اتجاهها يعد متعاكساً لاتجاه نسبة المديونية ونلاحظ ان الشركة حققت نسب منخفضة خلال عام 2017 اذ بلغت (0.019) وتبعته عام 2016 (0,218) بعد ان كانت في عام 2015 قد بلغت (0,135). من خلال تحليل النسب اعلاه يلاحظ الانخفاض الكبير الذي تعاني منه الشركة في تغطية ديونها طويلة الاجل وكذلك عجزها في تغطية فوائدها اذ بلغت نسبة تغطيتها للفوائد قيمة سالبة مما يوشح خطر منح القرض لهذه الشركة .

جدول (14)

نسب الملاءة Solvency Ratios للاعوام التي سبقت منح القرض

2016	2015	2015	النسبة المالية
$1,026 = \frac{1191761793}{1161600996}$	$0,782 = \frac{1308382542}{1674061842}$	$0,853 = \frac{1408451984}{1651187942}$	نسبة المديونية
$9,283 = \frac{507044852}{54621684}$	$\infty = \frac{824214984}{\text{صفر}}$	$25,553 = \frac{1009864632}{39521113}$	نسبة تغطية الديون طويلة الأجل
$(48,278) = \frac{332851213}{6894439}$	$\infty = \frac{65605632}{\text{صفر}}$	$(6,926) = \frac{312861265}{45174976}$	نسبة تغطية الفوائد
$(0,019) = \frac{30161230}{1611600996}$	$0,218 = \frac{365678992}{1674061842}$	$0,135 = \frac{222368865}{1651187942}$	نسبة الملكية

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية السنوية

خامساً: نسب مستخرجة من كشف التدفق النقدي

- 1- درجة السيولة المالية: تكشف هذه النسبة قدرة الشركة على سداد التزاماتها القصيرة الاجل وعليه فان الشركة قد حققت تدفق نقدي بقيمة سالبة بلغت (0,344) لعام 2017 وبمقارنته مع الاعوام السابقة نجد انخفاض في التدفقات النقدية حيث بلغت في الاعوام (2015، 2016) بنسبة (1,122، 1,101) على التوالي مع بقاء القيمة السالبة وبقاء مؤشر عدم القدرة على تغطية الديون قصيرة الاجل.
- 2- درجة المرونة المالية: ويلاحظ انه كلما قلت هذه النسبة عن واحد صحيح فإنه مؤشر غير جيد وعلى العكس بالعكس وعليه إن هذه النسبة أيضاً كشفت وضع الشركة المحرج في تغطية ديونها تبعاً لتدفقاتها النقدية التشغيلية، حيث ازداد وضعها سوء في عام 2017 عن الاعوام السابقة وبلغت درجة مرونتها (0,303) وبقيمة سالبة مع العلم انها بلغت في الاعوام السابقة (2015، 2016) بنسبة (0,987، 1,287) على التوالي وبقيم سالبة أيضاً.
- 3- التدفق النقدي الحر: لقد ازدادت القيمة السالبة بشكل كبير لهذه النسبة للشركة مما يوشح على ضعف تدفقاتها النقدية في تغطية قيمة موجوداتها اذ بلغت في عام 2017 بنسبة (0,370) كما بلغت للاعوام (2015، 2016) بنسبة (0,984، 0,894) على التوالي.

التحليل المالي ودوره في تقييم السياسة الائتمانية

(دراسة تحليلية في مصرف الرشيد)

جدول رقم (15)

نسب مستخرجة من كشف التدفق النقدي للشركة (B) للاعوام التي سبقت منح القرض

2017	2016	2015	النسبة المالية
<u>(430275877)</u> (0,344)= 1250072723	= <u>(1496262988)</u> (1,101) 1358417952	= <u>(1625427899)</u> (1,122) 1448155760	درجة السيولة المالية
= <u>(430275877)</u> 1417832124 (0,303)	= <u>(1496262988)</u> (1,287) 1662624762	= <u>(1625427899)</u> (0,987) 1647594980	درجة المرونة المالية
= <u>(430275877)</u> (0,370) 1161600996	= <u>(1496262988)</u> (0,894) 1674061842	= <u>(1625427899)</u> (0,984) 1651187924	التدفق النقدي الحر

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية

- سادساً: المؤشرات الأخرى للشركة (B): فيما يخص المؤشرات الأخرى للشركة فكانت كما يلي:
- 1- استمرار الشركة بتحقيق العجز منذ عام 2012 والى عام 2017 إذ بلغ العجز المتراكم (349546) ثلاثمائة وتسعة واربعون مليون وخمسمائة وستة واربعون الف دينار) كما في 2017/12/31 وبزيادة مقدارها (191594) (مائة وواحد وتسعون مليون وخمسمائة وستة واربعون) عن العجز في العام السابق مما يدل بعدم وجود خطط لتفادي العجز وتقليله .
 - 2- لم تحقق الشركة اي إيرادات عن استثماراتها المالية خلال عام 2017.
 - 3- لم تقم الشركة بتسديد مستحقات الجهة الدائنة وإن قسم منها مدور عن أعوام سابقة ويعود السبب في تلكى التسديد الى عدم وجود سيولة كافية.
 - 4- لم يتضمن تقرير مجلس الادارة بعض المؤشرات المالية عن نشاط الشركة كأسباب التغيرات الحاصلة في المصاريف والإيرادات خلافاً للقاعدة المحاسبية رقم (6) الخاصة بالإفصاح والصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية لجمهورية العراق.
 - 5- لم تقم الشركة بأخذ تخصيص لمواجهة احتمالات عدم تحصيل الديون البالغة قيمتها (325114) (ثلاثمائة وخمسة وعشرون مليون ومائة واربعه عشر الف).
 - 6- يمثل رصيد المصارف الدائنة والبالغ قيمته (54621) (اربعه وخمسون مليون وستمائة وواحد وعشرون الف) المتمثل برصيد التسهيلات المصرفية، حيث لم يتم الحصول على البيانات المتعلقة بأجمالي هذه التسهيلات ومقدار الفائدة المترتبة عليها، ولم يتم الحصول على اجمالي التسهيلات المصرفية المسددة ونسبة الفائدة. وعليه ووفق ما جاء في نتائج التحليل المالي وعدم تحقيق الشركة لنسب ربحية مناسبة وانخفاض في نسب الاداء او النشاط وانخفاض نسب الملاءة مع المؤشرات السالبة للتدفقات النقدية، فضلاً عن المؤشرات السلبية الأخرى والتي تبين موقف الشركة الحرج في السيطرة على عجزها المتراكم وعدم استخدام ادارتها لسياسة ملائمة لمواجهة الديون المتراكمة، وبناء على ما تقدم (يعد قرار رفض الائتمان من قبل المصرف للشركة قراراً صائباً ويجنب المصرف التعرض لمخاطرة ائتمانية).
- 3-2-3- تفويم السياسة الائتمانية لمصرف الرشيد:**
- بينت الدراسة التحليلية لمصرف الرشيد بعض النقاط التي تبين مدى تفويم السياسة الائتمانية وكما مدرج في ادناه:
- 1- تعرض المصرف لمخاطر الائتمان إذ يقوم المصرف بوضع مخصص للديون المشكوك في تحصيلها لمواجهة المخاطر الائتمانية.
 - 2- يعتمد قسم الرقابة والائتمان في المصرف على البيانات التاريخية المبينة في قائمة الميزانية العمومية وكشف الدخل، ان المصرف عينة البحث يقوم بعملية التحليل المالي بصورة شكلية لا يؤخذ بها عند اتخاذ القرار الائتماني وانما يتم الاعتماد على الضمانات العقارية والضمانات الشخصية ولتا يستعمل المصرف عينة البحث اي من طرائق قياس المخاطر الائتمانية.
 - 3- يكون منح الائتمان عادة مقابل رهونات التي تكون على شكل (رهن عقار، كفالة شخصية، اسهم وسندات) وعلى الرغم من وجود هذه الرهونات والتي تقييم باقل من قيمتها الحقيقية لمراعاة التغير في السوق الا ان المصرف يتعرض لمشكلة القروض المتعثرة والخسارة الناجمة عن المخاطر الائتمانية.

- 4- لم تستعمل ادارة الائتمان التحليل المالي لحسابات الشركات طالبة القرض جنباً الى جنب مع الضمانات للوصول لاتخاذ القرار الائتماني الرشيد.
 - 5- تبين من خلال البحث عدم التزام الشركات طالبة الائتمان بمبدأ الافصاح والشفافية عند تقديم تقاريرهم المالية مما يؤثر على اتخاذ القرارات الائتمانية من قبل قسم الائتمان.
 - 6- من الضروري الالتزام بالتوقيت المناسب للإفصاح لما له من تأثير مباشر وبالغ الاهمية عند اتخاذ القرار الائتماني.
 - 7- لم يتم استخدام تكنولوجيا معلومات واساليب رياضية وعلمية واحصائية مناسبة من قبل ادارة المصرف من اجل تقييم المخاطر المحتملة في مجالات العمل المصرفي وتوفير المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب.
 - 8- لم يتم مراعاة التوزيع الافضل لمحفظه الائتمان على القطاعات المختلفة بحيث تجعل مخاطر تلك المحفظة عند حدها الأدنى، اذ تم ملاحظة ان المصرف يركز على قطاعات معينة دون الأخرى وعليه ينبغي ان لا يقتصر الاهتمام عند منح الائتمان على حجم كل قرض او ائتمان على حدة بل يمتد الاهتمام الى طبيعة ومدى الارتباط الكلي مع مخاطر القطاع الذي ينتمي اليه.
 - 9- لم يتم الإفصاح من قبل المصرف عن الطرائق المستخدمة لمعالجة القروض المتعثرة وما هي الاجراءات المتخذة من قبل المصرف لغرض تحصيلها ولا عن كيف يتم احتساب مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.
 - 10- اعادة هندسة الديون المصرفية المتعثرة اي رفض فكرة تحويلها الى ديون معدومة او تحويل موضوعها الى القضاء للبت فيه، فالائتمان المصرفي هو قرار مشترك بين العميل والمصرف ومن مصلحة الطرفين الوصول الى القرارات المثالية حيث يتم اعادة تحليل العمليات والمراحل والخطوات الائتمانية لتجنب تكرار المخاطرة ومن ثم التعثر.
 - 11- لم يتم العمل على مراجعة الدورة الائتمانية وتوفير الضمانات ضد المخاطر حيث ان اعادة هندسة القروض المصرفية تحتاج الى الاتي:
 - أ- اجراء التسويات المالية كالتقسيم الشهري او الفصلي او اعفاء المدينين من جزء من الفوائد المصرفية او تخفيض هذه الفوائد او الاكتفاء بشرط التسديد الكامل لأصل المبلغ.
 - ب- الاستمرار بالتعامل مع الزبون المقترض ومنحه تسهيلات اضافية التي قد تؤدي الى حل المشاكل التي تواجه المقترض.
 - ج- تسهيل الضمانات المصرفية في حالة عدم قدرة المقترض على تحسين اداءه المالي وعجزه عن تسديد الديون وفقاً للاتفاق المبرم بينه وبين المصرف.
 - د- ان قيمة الضمانات ستخفف بشكل كبير عن قيمتها الحقيقية، عندها يكون المصرف مضطراً الى الحجز على الضمانات واتباع اجراءات التصفية الاجبارية.
 - هـ- احياناً تلجا بعض المصارف للمساهمة في رأس مال الشركة المدينة بقيمة الديون الناجمة عن القرض الممنوح ويكون الغرض هنا هو تحصيل الديون واعتباره استثماراً جديداً.
- مما تقدم نلاحظ ان هناك بعض نقاط الضعف في السياسة الائتمانية لمصرف الرشيد ادت الى وجود ديون متعثرة وقرارات ائتمانية غير صائبة في بعض الاحيان.

الاستنتاجات

- 1- يعتبر الائتمان فعالية مصرفية غاية في الاهمية، ويعد العائد المتولد عنه يمثل احد اهم المحاور الأساسية لإيرادات المصرف وبدونه يفقد المصرف وظيفته الرئيسية كوسيط مالي في الاقتصاد.
- 2- هناك دور مهم تحققه السياسة الائتمانية من خلال التحليل المالي لحسابات الزبون حيث ان للتحليل المالي اثر واضح في امكانية اتخاذ القرار الائتماني الصائب.
- 3- إن اهم المخاطر التي تؤدي الى التعثر المالي هي مخاطر الائتمان والتي تتمثل بعدم التزام الزبون بتسديد القروض او فوائدها او كلاهما معا" حيث يعكس التعثر المالي الاضطراب بالعلاقة ما بين المقترض والمصرف وهذا يعود بدرجة اساس الى سوء اتخاذ القرارات الائتمانية من قبل المصرف والناجئة عن سوء تخطيط في السياسة الائتمانية.
- 4- اوضح البحث اهمية وضع وتحديد مستهدفات السياسة الائتمانية ومراقبة تطبيقها في كافة المراحل المرتبطة بالائتمان والتي تبدأ بدراسة طلب الزبون وتقييم المخاطر المرتبطة بالائتمان المطلوب منحه والضوابط الموجهة

- لقياسه، وصياغة القرار الائتماني ومن ثم اجراء المتابعة المستمرة لنشاط الزبون حتى السداد النهائي للائتمان الممنوح والذي تم الاطلاع عليه من خلال التحليل لعينة البحث والمتمثل بضعف اداء الادارة المصرفية وعدم قيامها بدورها الفعال في وضع وتنفيذ ما اشير اليه من سياسات وادوات رقابية فعالة لضبط العمليات الائتمانية.
- 5- تتعرض المصارف التجارية الى المخاطر الائتمانية والتي تظهر من خلال ارتفاع الديون المشكوك في تحصيلها والديون المتعثرة اذ لجأت هذه المصارف الى بيع الضمانات والى رفع قضايا في المحاكم من اجل الحصول على مبلغ الائتمان على الرغم من الشروط القاسية التي تصفها المصارف التجارية ومن ضمنها الضمانات العالية والفائدة المدفوعة مقدماً.
- 6- تقوم المصارف التجارية بوضع مخصص الديون المشكوك في تحصيلها لبيان اثر مخاطر الائتمان حسب توجيهات وتعليمات البنك المركزي العراقي.
- 7- اتضح من خلال البحث ان هناك علاقة طردية بين ما تحتويه التقارير المالية وبين الفائدة المتحققة لمستخدمي التقارير المالية وان نقصان قيمة ما تحتويه التقارير يؤدي الى نقصان الفائدة المستخدمة هذه التقارير.
- 8- حدد البحث اهمية الاخذ في الاعتبار مجموعة من المتغيرات المهمة التي تؤثر في القرار الائتماني وتساهم في وضع وتخطيط سياسة ائتمانية سليمة تقوم على تحديد الاساليب المستخدمة لمواجهة المخاطر والمستوى المقبول منها، والموازنة ما بين متطلبات السيولة والربحية وبالتالي المحافظة على العائد المطلوب على الائتمان في ظل الظروف والقيود القانونية والاقتصادية والمصرفية التي يعمل فيها الجهاز المصرفي العراقي.
- 9- يعد الضمان في المصارف خط الدفاع الاول في حالة العجز عن التسديد ويقوم المصرف عينة البحث يؤدي عملية التحليل المالي بصورته الشكلية حيث لا يؤخذ بها عند اتخاذ القرار الائتماني حيث يتم الاعتماد على الضمانات الشخصية وبالرغم من وجود هذه الضمانات يتعرض المصرف الى الخسائر نتيجة تعثر القروض.
- 10- من خلال تفويم القرار الائتماني المبني على تحليل القوائم المالية للشركتين التي تم تحليل مؤشراتهما تبين ما يلي:
- أ- نتيجة التحليل المالي تتعارض وقرار منح الائتمان من قبل المصرف للشركة (A) وتأكيد المخاطرة التي يتعرض لها المصرف جراء منحه القرض للشركة، وعدم مقدرة الشركة على الايفاء بالتزاماتها للمصرف بتسديد اقساط القرض وفوائده.
- ب- يعتبر قرار رفض الائتمان من قبل المصرف للشركة (B) قراراً صائباً ويجنب المصرف من التعرض لمخاطرة ائتمانية لعدم تحقيق الشركة لنسب ربحية وانخفاض في نسب الاداء والملاءة مع المؤشرات السالبة الاخرى التي تبين موقف الشركة المخرج في السيطرة على عجزها المتراكم وعدم استخدام ادارتها لسياسة ملائمة لمواجهة الديون.

التوصيات

- 1- تجنب الفشل المالي من خلال وضع سياسات ائتمانية قادرة على التنوع وتقليل المخاطرة الائتمانية.
- 2- متابعة نسب نمو القروض المتعثرة والعمل على تخفيضها الى نسب لا تشكل تهديداً للمصرف.
- 3- وجود رقابة ائتمانية لمتابعة مخاطر الائتمان والحد منها من خلال وضع سياسة ائتمانية لتقدير كمية الائتمان الواجب منحه ومتابعة سجلات الزبائن وشروط الائتمان.
- 4- يتعين مراعاة التوزيع الامثل لمحفظه الائتمان على القطاعات المختلفة اذ تجعل مخاطر تلك المحفظة عند حدها الأدنى، ومن ثم ينبغي الا يقتصر الاهتمام عند منح الائتمان على حجم كل قرض او ائتمان على حدة بل يمتد الاهتمام الى طبيعة ومدى الارتباط الكلي مع مخاطر القطاع الذي ينتمي اليه وارتباطه ايضا" بالعوائد المتولدة عن الائتمانات الفردية المكونة لها.
- 5- اقامة دورات لتطوير الملاكات البشرية لغرض قياس المخاطر الائتمانية فضلا عن تأهيل العاملين في مجال المخاطر المصرفية ليتسنى لهم ابداء الراي عند رسم السياسة الائتمانية للمصرف.
- 6- يتعين مراعاة التوزيع الامثل لمحفظه الائتمان على القطاعات المختلفة اذ تجعل مخاطر تلك المحفظة عند حدها الأدنى، ومن ثم ينبغي ان لا يقتصر الاهتمام عند منح الائتمان على حجم القروض او الائتمان على حدة بل يمتد الاهتمام الى طبيعة ومدى الارتباط الكلي مع مخاطر القطاع الذي ينتمي اليه وارتباطه ايضا" بالعوائد المتولدة عن الائتمانات الفردية المكونة لها.
- 7- اعادة هندسة الديون المصرفية المتعثرة واعادة تحليل العمليات والمراحل والخطوات الائتمانية لتجنب تكرار المخاطرة والتعثر ، ومراجعة الدورة الائتمانية وتوفير الضمانات ضد المخاطر.

- 8- يمكن للمصرف من خلال رسم سياسته الائتمانية ان يجعل احد شروط الاقراض هو قيام الشركة بتزويده بالتقارير المالية من اجل عملية التحليل اللازمة قبل اتخاذ قرار الاقراض ويمكن للمصرف ايضاً طلب تزويده من قبل الشركات طالبة القروض بالبيانات المالية على فترات محددة خلال مسار اتفاق القرض، من الضروري عرض المعلومات المالية بصورة منطقية ومرتبطة من قبل الشركات طالبة الائتمان وبالتالي عرض هذه المعلومات ذات الاثر المادي والجوهري على قرارات ادارة المصرف اي بمعنى من الضروري التركيز على الجانب النوعي وليس الكمي، اذ يسهل عملية اتخاذ القرار الرشيد ورسم سياسة متناسقة.
- 9- من الضروري استخدام تكنولوجيا المعلومات من حيث الاساليب الرياضية والاحصائية في سبيل قياس وتقييم المخاطر المحتملة التي يتعرض لها العمل المصرفي والغرض هو توفير المعلومات المفيدة في الوقت المناسب.
- 10- وجود نظام رقابة ائتمانية هدفه متابعة المخاطر والعمل على الحد منها من خلال رسم سياسة ائتمانية قادرة على تقدير كمية الائتمان الواجب منحه خلال العام من خلال متابعة سجلات الزبائن وشروط الائتمان.

المصادر

- 1- الحياي، وليد ناجي(2009)، الاتجاهات الحديثة بالتحليل المالي، ط1، اثناء للنشر والتوزيع، عمان- الاردن.
- 2- الدغيم، عبد العزيز وآخرون(2006)، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عملية الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد:28.
- 3- الدوري، سري علي(2012)، دور الافصاح في تقويم السياسات الائتمانية، دبلوم عالي معادل للماجستير جامعة بغداد المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية.
- 4- الشواربي، عبد الحميد(2007)، ادارة مخاطر التعثر المالي، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة.
- 5- الشمري، صادق راشد(2010)، القروض المتعثرة واثرها على الازمات المالية، اتحاد المصارف العربية، النشرة المصرفية العربية، آذار.
- 6- تعليمات تسهيل تنفيذ قانون المصارف رقم 94 الوقائع العراقية العدد 4172 كانون الثاني 2011 .
- 7- حماد، طارق عبد العال(2006)، تحليل القوائم المالية لاغراض الاستثمار ومنح الائتمان نظرة حالية ومستقبلية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر.
- 8- الصانع، نبيل دنون(2018)، الائتمان المصرفي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.
- 9- عبد الحميد، عبد المطلب(2010)، اقتصاديات المالية العامة، ط1، العربية المتحدة.
- 10- عيود، سالم محمد(2008)، إدارة الكلفة في النشاط المصرفي، دار المرتضى للطباعة والنشر والتوزيع بغداد.
- 11- عبد الله ، خبابة(2008)، الاقتصاد المصرفي، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، مصر.
- 12- Angela A. Hung, Min Gong, and Jeremy Burke(2015), Effective Disclosures in Financial Decision making, Final Report RAND Prepared for Department of Labor July.
- 13- Rafal Wolski &Monika Bolek (2016), Liquidity – Profitability Relationship Analysed Once Again, The Case Of Poland.European Scientific Journal March 2016 edition vol.12, No.7.pp1-46
- 14- Carcello,Williams,haka,better(2006), financial accounting,12ed Irwin hill.
- 15- Gibson,h.Charles,(2001), financial reporting analysis, South Western college publishing .
- 16- Horngren&Horrison (2007) simonson , Donald bank management 5th , Published by john wiley&sons New york .
- 17- Norton , Curtis L. Porter , A. gary (2002), financial accounting 3ed pitman publishing co., London.
- 18- Nate Budde (2013),what Is a credit policy –And How do I make a good one.

- 19- Thomas Duro Ayodek & Raphael Alabi(2014) , the Impact of credit policy on the performance of Nigerian commercial International financial and banking .
- 20- Warm Traris (2017) ,Basic of financial statement analysis : Guide for private co. Drectors and Shareholders, Dallas Memphis, USA.
- 21- Ravinder , Donathi &Anith ,Maskula , (2013), financial analysis – A study , IOSR journal of Economics & finance ,Vol. 2,NO.3.

Abstract

Financial analysis is one of the effective means that contribute to helping the bank to draw up a successful credit policy, as the research aimed to identify the extent of the impact of financial analysis on making the right credit decision that achieves a successful credit policy. The research problem was launched through direct reliance by the bank's management on the guarantees previously provided. Therefore, the research sought to find out the extent of the impact of the financial analysis on the credit decisions taken, which will result in the evaluation of the credit policy, which affects the decisions taken and the extent of their safety. Two cases have been studied for companies that applied for credit during the year 2017 and analyzed the financial reports on those companies. The research has reached the most important results, the most important of which is that the financial analysis has an "effective" effect on making the right credit decision. Direct reliance on guarantees may provide security for the bank's management, but direct reliance on them as a basic indicator may influence the drawing up of a tight credit policy that contributes to the advancement economic projects.

Key words : Financial Analysis, Granting of Credit, Credit